

وامنوه لم ينفذ ما نفع علينا ونقد عليهم في الاصح ولو اعانهم اهل الذمة عليهم  
فقالوا اتفقنا معهم او مكرهين فلا وكلان قالوا طين جوامع او انهم محققون على الذم  
ويقاتلون بغاية فصل شرط الامام ان يكون مسلماً مكلماً حراً ذكراً شياً مجتهداً  
شجاعاً ذارياً وسمع وبصر ونطق وبطش وتفقدا امامة بالبيعة والاصح بيعة  
اهل الملل والعقود العلماء والروسا ووجه الناس الذين تيسر اجتماعهم وشرطهم  
صفة الشهود وباستخلاف الامام ولو جعل الامر شورى بين جمع وكاستخلاف في شؤ  
احدهم وباستنباط جامع الشروط وكذا فاسق وجاهل في الاصح قلنا ولو ادعى  
دفع زكاة الى البعثة صدق بيمينه او جزئية فلا على الصحيح وكذا اخرج في الاصح  
ويصدق في حد الا ان يثبت بيمينه ولا اثر له في البدن واسه اعلم **كتاب**  
**الردة** هي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل سواء قاله استهزاء او عدا  
او اعتقاد فمن نفي الصايح او الرسل او كتب برسولا او حلل محرماً بالاجماع  
كالزنا وعكسه او نفي وجوب حج عليه وعكسه او عزم على الكفر عن ان يرد فيه  
كفر والفعل الكفر ما تنجده استهزاء او محو الدين او محو اله كالقاصف بقاؤه او مجرد  
لضمه او شمس ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو اراد نفي لم يقبل في جنونه والذهب  
صحته السكران واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً وقبل يجب التفصيل فعلى الاول  
لو شهد ابره فانكركم بالشهادة فلو قال كنت ملكاً واقتضتة قرينة كاس كفار  
صدق بيمينه والا فلا ولو قال لفظ لفظه كفر فادعى الكراهة صدق مطلقاً ولو ما هو  
بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما ان تدفان كافر فان بين بسبب كفرة لم يرد  
ونصبه في وكذا ان اطلق في الاظهر وموجب استنابة المرد والموتفة وفي قول  
تسحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان اصرقتلا وان اسلم صح وترك وقيل لا يقبل  
اسلامه ان ارتد الكفر في كذا ذمة وباطنية ولدا لم يرد ان انعقد قبلها او بعدها واحد  
ابوية مسلم فسلم او مردان فسلم وفي قول مرد وفي قول كافر اصلي قلنا الاظهر مرد  
ونقل العراقيون الاتفاق على كفرة واسه اعلم وفي رواية ملكه عن ماله بها قول الاظهر  
ان ملك مردان بان زواله بها وان اسلم بان انه لم يرد على الا قول يقضى منه دين لزمه  
قبلها وينفق عليه منه والاصح انه يلزمه عن مراتب انه فيها ونفقة زوجات وفق كاهن  
وقريب

وقريب واذا اوقفنا ملكه فنصره ان احتمل الوقف كعق وندبير ووصية  
موقوف ان اسلم بقدر الافلا ويبيعه وبعته ورهنه وكتابته باطلة وفي القتم  
موقوف وعلى الاقوال جعل ماله عند عدل وامته عند امرأة ثقة ويوجر ماله  
ويودي مكاوته نحو مال القاضي **كتاب النكاح** الاصح الذي يفرج محرماً  
لغيره خال عن الشهوة مشتقاً بوجوب الحد وبه في كراهية كقيل على المذهب  
والاحد عفا حدة ووطي نزعاً وامة في جفن وصوم واحرام وكذا امته المنزوجة  
والمعتدة وكذا امولة المحرم ومكره في الاظهر وكذا كل جمعة اباح بها عالم كنيح  
بلا شهود على الصحيح ولا بوطي ميتة في الاصح ولا ببيعة في الاظهر وعدي مستلزم  
ومبيحة ومحرمان كان تزويجها او شرطه التكليف الا للسكران وعلم تحريره  
وحدا المحسن الرجم وهو مكلن حر ولو دمج يجب حشفته قبل نكاح صحيح لافاسد في  
الاظهر والاصح اشتراط النقيب حال حرته وتكليفه وان الكامل الزاني ناقص محسن  
والبلكر المرامية جلدة ونغريه عام الى مسافة قصر فما فوقها وادعين الامام جمعة  
فليس له طلب غيرها في الاصح ويعرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده  
منع في الاصح ولا تقرب امرأة وحدها بل مع زوج او محرماً ولو باجزة فان امتنع باجزة يجب  
في الاصح والعرب خسون ويعرب نصف سنة وفي قول سنة وفي قول لا يعرب ويثبت بينة  
او اقرار مرة ولو اقر ترجع سقط ولو قال لا تحدي ويا او هرب فلا في الاصح ولو شهد  
اربعة بزناها وارجح بايقاض الم تحدي ولا قد فيما ولو عين شاهد زانية لزيانها  
والكافون غيرهما لم يثبت ويستوفيه الامام او ابايه من حر ومبعض ويستحب حضور  
الامام وشهوده ويجعل الرقيق سبده والامام فان تنازعا فالاصح الامام وان السيد  
يعرفه وان المكاتب كحر وان الفاسق والكافر والمكاتب محدون عبدهم وان السيد  
يعزر ويسمع البينة بالعقوبة والرجم ومدد وحجارة معتدلة ولا يحق للرجل  
والاصح استحبابه للمراة ان يثبت بينة ولا يزوج مرض وحر وبرد مقطوع وقيل  
يؤخر ان يثبت باقرار ويؤخر الجلد للمرض فان لم يزوج برودة جلد لا يفسد بل يحكم  
عليه مائة عصف فان كان خمسون ضرب به مرتين وتسه الاغصان او ينكس بعضها